

تطور الخدمة

الاجتماعية في بريطانيا المعظمى

لقواد محمد شبل

١ - قانون مكافحة الفقر

بدأت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أعراض التحول في الاقتصاد البريطاني وهو تحول يرجع الى التغييرات الاقتصادية المحيطة التي أخذت مبيها في هذا القرن وأهمها تسبيح أراضي رعي الأغنام وتقدم الصناعة والتجارة في المدن مما استتبع هجرة الهالك الزراعيين وزوج من لا يملكون أرضاً التماساً للرزق فيها

وهكذا برزت مشاكل اجتماعية لم يكن في وسع نظم القرون الوسطى إيجاد العلاج لها .
وخاصها بالذكر نذكر إيجاد هذا العدد للعظيم من الرجال الذين اندفقوا من القرى الى المدن من المبالغ المحمصة للمساعدة العامة عند طوائف الاتاج Guilds وهذا مادعا الحكومة الى التدخل لايجاد حل لهذه المشكلة وأسفرت التجارب التي اجرتها الهيئات الانجليزية عن نظام المساعدة المتقراه صدر به قانون في اواخر عصر الملكة اليزابيث عرف بقانون مكافحة الفقر The Poor Law وتبدأ بتانون آخر صدر في ١٦٠١م وقد آمدت التفاصيل الادارية لتنانون مكافحة الفقر منذ ذلك الحين تعديلاً دقيقاً وان ظل محور السياسة الانكليزية الاجتماعية وليت قانون مكافحة الفقر الاداة الاجتماعية الوحيدة في انكلترا وويلز طوال مايتي عام وقد ضمه ابن ثاباه كثيرأ من صور نظير الاجتماعي التي عدت في العصور الحديثة تدرج في مشاريع مسقة . وكانت المعونة تمدي للفريض وتقعده وتلى الارامل والسنين الذين ليست لهم عائلات . وتدير الاعمال الاشخاص المنعطفين مع قدرتهم على العمل . فان لم يتيسر تدبير العمل خصصت لهم اعانة الى ان يتيسر إيجاد العمل لهم . وكانت فئات الاعانات تتغير بتغير الاقاليم

وفي سنة ١٨٣٤ تمدّن قانون مكافحة الفقر تمديداً عظيماً لاصلاح الاخطاء والمساوىء التي حلت بالبلاد اثر الحروب النابوليونية وأخصها بالذكر انتشار التعلل والفقر ، ولقد كانت النتائج الاجتماعية لهذا الاصلاح بعبء المدى

٣ - المذهب الحر والسياسة الاجتماعية للدولة

سادت مبادئ المذهب الحر وتسلطت على الافكار طوال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر . وكان التدخل الحكومي في المسائل الاقتصادية خاصة مكروهاً عند أصحاب هذا المذهب . بيد انه وعمماً عن تفضل آراء المذهب الحر في العقيدة الاقتصادية والاجتماعية البريطانية . فقد أخذت الدولة على مآقها اعادة التعليم الاولي في عام ١٨٢٣ وتقرر تشريع حماية مصالح العمال في النسيج والمناجم والمحاجر وبذلك احتق - تدريجياً - كثير من المساوىء التي ظهرت ابان انهضة الصناعة بالبلاد . وعمدت المجالس البلدية الى انشاء المستشفيات والمنزومات والمكاتب الصحية العامة وحمامات السباحة وقد تمت هذه الاعمال رغمًا عن اعتراض كثيرين ممن كانوا يؤمنون بأن تدخل الدولة في اعادة رعاياها - اللهم الا عن طريق قانون مكافحة الفقر - بوجوب استقلال الفرد وبجرده من فضيلة الاعتماد على النفس ويسلبه غريزة المصلحة الخاصة ، أساس التقدم الاقتصادي للجماعة . ويرد تماسك بنيان النظام الاجتماعي والاقتصاد البريطاني خاصة الى التقدم الاقتصادي والمالي العظيم الذي عمت به بريطانيا العظمى في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر والى نموها الصناعي والتجاري فضلاً عن اتساع مجال الهجرة لابنائها سواء في استعماراته أو في غيرها من اراضي العالم الجديد . فكان التقدم الاقتصادي والهجرة اذاً في مرحلة صهام الأمان وكان طبيعياً ان تتسلط مبادئ الاقتصاد الحر على التفكير الاقتصادي والاجتماعي طوال العصر الميكنتوري . على انه في اواخر هذا القرن ، بدأت هذه المبادئ تتداعى تحت ضغط القوى والآراء الفلسفية الجديدة وقد زرعت الأزمان الصناعية الكبيرة التي عصفت بالاقتصاد البريطاني بين عامي ١٨٨٠ - ١٨٩٠ عقيدة تؤمن بالتقدم الاقتصادي كعلاج للمساوىء الاجتماعية للمصر . فكان ان دبت كثير من العمال يطالبون مزيداً من رعاية البرلمان كما نهض الدعاة والباحثون وبدلوا جهداً جباراً في تأييد فضيلة الاصلاح الاجتماعي . ومن ثم أصبحت القضايا الاجتماعية التقليدية موضع نقد وتمحيص على ضوء التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد . وياتت مشكلات المنقطعين والمسنين والنرضى وما اشبهها من امثاله تدرس

على أساس التحليل العلمي . وعنى ضوئه المعلومات الاجتماعية (وقوانينها الاحصاء) التي جمعها الباحثون بالدراس والاستفساء . وهكذا تقررت أجيالاً مسؤولة الدولة على علاج مشكلة الفقر ومساوئها

وفي سنة ١٨٩٧ تمكنت وزارة جوزيف تشمبرلين من اقرار قانون التعويض عن اصابات العمل وفي عام ١٩٠٦ مجتحت حكومة الأحرار مؤيدة بثلاثة وخمسين عضواً من العمال في تمدين هذا القانون بجمته عاماً بعد أن كان قاصراً على عدد محدود من اصناعات الخطرة . وفي عام ١٩٠٨ صدر أول قانون للمعاشات يقضي بصرف معاش كسفة — إن بلغوا السبعين من العمر اذا ثبت فقرهم . وفي عام ١٩٠٩ صدر أول قانون بريطاني لتخطيط المدن . وفي السنة التالية — ١٩١٠ — عرض السير ونستون تشرنشل وكان وقتئذ وزيراً للتجارة مشروعاً لتبادل العمال تنظيمياً لسوق العمل . وهذا المشروع وضعه السير ولیم بيبردج ، وكان وقتئذٍ موظفاً حكومياً . وفي عام ١٩٠١ وضعت وزارة لويد جورج أساساً جديداً للسياسة الاجتماعية لتقرر لها مشروعات هامية للتأمين المشترك ضد ضعف الصحة والتعطل على التوالي . وقد أتاح القسم الاول من قانون التأمين الاهلي الذي طبق في يولييه ١٩١٢ المساعدة النقدية في حالات المرض والولادة والعجز والخدمة الطبية للشخص المؤمن عليه . وقد شمل المشروع جميع السكان تقريباً الذين تتفاوت أعمارهم بين ٦٠ و٧٠ سنة والذين يؤدون أعمالاً بدوية أو غيرهم اذا قل دخلهم عن ١٦٠ جنيهاً سنوياً (ثم رفع هذا النصاب الى ٢٥٠ جنيهاً في عام ١٩١٩ واتى ٤٢٠ جنيهاً في عام ١٩٤٢) وبذلك زاد عدد المتضمنين به من المتعطلين بالأعمال غير البدوية (وقد يسر القسم الثاني من قانون ١٩١١ تأميناً محدوداً ضد التعطل في بعض الصناعات الريفية وهي التي تنصف بعدم استقرار العمل فيها . وقد شمل المشروع في البداية $\frac{1}{3}$ مليون عامل . وفي عام ١٩١٦ وسع نطاقه حتى يضم $\frac{1}{2}$ مليون عامل آخرين . وفي عام ١٩٢٠ صدر قانون بالتأمين ضد التعطل ألغى نسب القانون القديمة وشمل ١١ مليون عامل . وفي عام ١٩٣١ غدا عدد المستفيدين منه ١٥ مليون عامل

o o o

٣ - الإصلاح الاجتماعي بعد الحرب الماضية

في خلال عام ١٩١٦ أنشئت ادارة عامة للعلاج والتوقية من الأمراض النفسية . وفي عام ١٩١١ تمديل واسع النطاق لإصلاح شؤون التعليم . وبعد ان وصفت الحرب وزارها ساجت حكومات المحافظين والاشتراك والعمال في النهوض بالشؤون الاجتماعية . فتمتد نطاق العناية

مسائل الاطفال والولادة وتقدمت وسائل رعاية العميان . وفي عام ١٩٢٥ قدم المستر تشرشل وكان وزيراً المالية المشروع القومي الاول للمعاشات مع اشتراك المستفيدين في الدفع . ومم الارامل واليتامى والنسرين . وفي عام ١٩٢٩ وسعت حكومة العمال الثانية مدى هذا المشروع . وفي عام ١٩٣٧ نشرت الحكومة القومية مزايماً للتأمين الاختياري بين الأشخاص ذوي الدخل الضعيف الذين يشملهم التأمين الاجباري . بيد انه كان ثمة مشكلتان حجبتا جميع المشاكل الأخرى طوال فترة ما بين الحربين ، وهما السكن وإعانة المتعطلين . فقد خلفت الثورة الصناعية ، مشكلات اجتماعية خطيرة تعطلت في رداءة مسكن العمال وأكثاظها بما كسبها فضلاً عن قذارتها ، وهذه مسائل لم يمس بها كثيراً التبريع الاجتماعي قبل عام ١٩١٤ وضاعف حدتها توقف شركات البناء طوال سني الحرب العالمية الأولى . فلما وضعت الحرب أوزارها صدرت مجموعة من قوانين السكن ، وبسرت أكتتابات الجمهور البناء مساكن صحية رخيصة للعمال . فبني أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون منزل جديد معظمها من الأنموذج الذي تتطلبه طبقة العائلات العامة . كما قدمت مئات الألوف من المنازل الضيقة . وهكذا بات أكثر من ثلث سكان بريطانيا العظمى يسكنون منازل جديدة في غضون عشرين عاماً . والواقع ان حركة بناء المنازل كانت خير ثمرة للسياسة الاجتماعية البريطانية خلال فترة ما بين الحربين .

تأثرت مشكلة المتعطلين عقب الحرب الماضية واشتدت حدتها حتى غدت مسألة قومية طارئة خطيرة وأثرها في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم تطالبت الحال الأخذ ببعض الإجراءات خاصة لمجابهتها منها ما يتعلق بالاستثمار ، والتحول الصناعي ، ومنها ما يختص بوسائل تدريب العمال . بيد ان هذه الإجراءات عجزت عن ان تحل المشكلة وعجزت أصولها جذامتها . فالتحذت الحكومة الخطوات القمينة بالمحافظة على مستوى مديشة المتعطلين عند مستوى مقبول من غير الاستعانة بقانون مكافحة الفقر . وفي عام ١٩٢٠ ألحق أفق التأمين ضد التعطل ، فوسع ثلثي الطبقة العامة من السكان . وفي عام ١٩٣٤ التفتت مساعدة جديدة لمساعدة العمال الذين لا يتقدمون بالتأمين ضد التعطل . وفي عام ١٩٣٦ صدر قانون تأمين العمال الزراعيين ضد التعطل .

ولعل خير ما رجيه ابتصاراً للتطور الاجتماعي البريطاني واتساع نطاقه دراسة تكاليف الخدمة الاجتماعية في خلال مدة من ١٩٠١ الى نشوب الحرب الخاصة . ففي عام ١٩٠١ أنفق أربعة ملايين جنيه لتعويض العمال وإعانة الفقراء . وفي عام ١٩١٤ - ١٩١٥ ضيقت

اليها معاشات المنحة non-Contributory Pensions (وهي التي تمنح الافراد دون ان يكفروا ، قد ساهموا في دفع اقساط اشتراك فيها) والتأمين الصحي ، والتأمين ضد التمثل ، فزادت النفقات ان خمسة وعشرين مليون جنيهه واتسع نطاق انتشارها الاجتماعية . غذا المبالغ المفقون انى ١١١ مليون جنيهه في عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ . واخيراً وصلت المبالغ التي صرفت تقداً على ذمة المساعدة الاجتماعية الى ٢٣٦ مليون جنيهه عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ . ولقد اشتملت ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ على مبلغ ٥٠٠ مليون جنيهه للخدمات الاجتماعية بأنواعها وبالطري يصيب كل ساكن ما قيمته عشرة جنيهات من مجموع المبالغ المخصصة من خدمات اجتماعية أو أن أكثر من عشر الدخل القومي للامة يتفق على رفع مستوى احوالها الاجتماعية

٤ - الحروب الحاضرة وتطور الخدمة الاجتماعية

تعدلت أساليب الخدمة الاجتماعية البريطانية في خلال الصراع العالمي الحاضر ، فان اصابة المدن البريطانية بالقنابل وتدمير المنفآت الخاصة قد ألقت على كامل الادارات المعنية بالمشاكل الاجتماعية والجمعيات الخيرية الديددة أعباءً جديدة جسيمة . كما انه في مارس سنة ١٩٤٠ اتفق النساء المؤمن عليهن وزوجات الرجال المؤمن عليهم بمعاشات الشيخوخة ومنحت معاشات اضافية لأرباب المعاشات من المسنين الذين يحتاجون الى مزيد من المساعدة

ونتيجة لهذه التغييرات أدخلت ٣٠٠ الف سيدة في محيط أرباب المعاشات . وثمة نيف ومليون من يتلقون معاشات اضافية في الوقت الحاضر

سد انه رغمًا عن تشعب ومائل الخدمة الاجتماعية وامتداد آثارها الى كافة الشواحي الاجتماعية للبلاد فانها عذت مقصرة عن مواجهة تطورات هذا العصر الاجتماعية واتجاهاته الاقتصادية . فان ادارة التأمين الاجتماعي وما يلزمه من خدمات تهي الآن على حد قول سير وليبيردج - تنولها حجة ادوات مناسبة لتنهيج مبادئ مختلفة . وهي اسدي خدمات لها قيمتها ولكن هذا يكتمها ملاً وجهداً فضلاً عن وجود كثير من وجوه النقص التي تسببها البلاج . الامر الذي حدا ان تأليف لجنة بيردج في يونيو ١٩٤١ لتقصي أسباب النقص الاجتماعي في بريطانيا العظمى على ضوء التطور الاجتماعي والاقتصادي العالمي بعمة عامة والمرطابي بعقة خاصة . وهذا هو موضع بحثنا التالي ان شاء الله